جرائم الاتجار بالبشر

دراسة في ضوء آلية التشريعات الدولية والوطنية لمكافحتها

د. ليلي حسين

- الباحثة ليلي حسين دكتوراه في القانون الدولي ، عملت في المجال القضائي والإداري والأكاديمي في العراق منذ عام 1983م .

- أصدرت الباحثة عدد من الكتب منها الجزاءات القانونية لتلوث البيئة، ومصطلحات ومفاهيم في القانون الدولي الخاص . فضلا عن كتابين تحت الطبع حماية البيئة من التلوث في إطار التشريعات الدولية والإقليمية والوطنية . وكتاب حق تقرير المصير والنزاعات العرقية في ضوء القانون الدولي.

- لها العديد من الأبحاث العلمية المنشورة منها الإرهاب والقانون الدولي الجنائي . عقوبة الحصار الاقتصادي على العراق بموجب قرارات الأمم المتحدة. المعايير الدولية لحقوق الإنسان . موانع الحرب الطائفية.

- شاركت الباحثة في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية من خلال مسيرتها الوظيفية.

ملخص البحث.

يحاول البحث تسليط الضوء على تشريعات دولية ووطنية لجرائم الاتجار بالبشر، نتيجة إلى ما اطلعنا عليه من إحصاءات مروعة لتقارير دولية عن جرائم الاتجار بالبشر خاصة بالنساء والأطفال، وكونها من أخطر الجرائم المعاصرة التي تمس أمن البشرية والدول، وتضرب القيم والمبادئ الإنسانية، وتعد ثالث تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح guns، والاتجار في المخدرات Drugs، حيث سلك مرتكبي هذه الجرائم طرق غير قانونية وأساليب غير إنسانية، ومن المؤسف له أن الوقائع تشير أن جرائمهم الدنيئة لم تسلم حتى جثث الأموات منها. إن الأحداث الأخيرة التي أصابت العالم من حروب ونزاعات زادت من حجم هذه الكارثة، مما دفع المجتمع الدولي إلى الاهتمام في تقنين هذه الجرائم

ومعاقبة مرتكبيها. وكون موضوع الاتجار بالبشر متشعب ومتنوع الجوانب ، لذا تتناول هذه الدراسة الجانب القانوني للمشكلة، في ثلاث مباحث ، فقدمت استعراضا وتحليلاً لنصوص وقواعد قانونية مهمة على الصعيد الدولي والوطني ، التي اهتمت بالموضوع ، والتي يتخذ منها نقطة انطلاق حقيقية في واجب تضافر الجهود البشرية قاطبة ، لاستئصال هذه المشكلة المنتهكة لآدمية الإنسان.

Abstract.

research sheds light on the international and national legislation for crimes of human trafficking , as a result to what we saw it from the statistics international reports about human trafficking crimes , especially the women and children, And being one of the most serious contemporary crimes that affect the human race and states , And hit human principles and values and it is the third illegal trade in the world after the smuggling arms and trafficking drugs, where the perpetrators of these crimes took illegal ways and inhumane methods, It is unfortunate that the facts indicate that their crimes has not spared them even the dead bodies The recent events that hit the world from wars and conflicts Increased the problem that Prompting the international community to the interest in the legalization of these crimes and punish the perpetrators, Since the human trafficking complex and diverse aspects , so this research study deals the legal aspect of the problem , in the three semester Introduced a review and analysis of important legal texts and the rules of the international and national level , has shown interest in the subject , which make them a real start point in duty concerted human efforts, to Eradicate This problem which violated human rights.

مشكلة الدراسة.

تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

- ما هي المراحل التي مرت بها التشريعات الدولية والوطنية في تقنين جرائم الاتجار بالبشر؟

- مدى وفاء وفعالية هذه التشريعات في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ؟

أهمية الدراسة Importance of the study

تكمن في إلقاء الضوء على الجهود الدولية والوطنية في تقنين جرائم الاتجار بالبشر. وإزاء ذلك نرى أن تطوير ومكافحة هذه الظاهرة الخطيرة هي ضرورة قانونية وواجب أخلاقي ، ويستلزم منا البحث في القوانين والتشريعات والتوجهات الفقهية التي تصدت لها. أهداف الدراسة.

إن الاهتمام بمكافحة هذه الجريمة ، تتطلب منا وضع إستراتيجية وإيجاد الحلول ، منها التركيز على جانب ثقافة ووعي المجتمع وتبصيره بمخاطر هذه الجرائم ، وهذا أهم حافز للبحث ، ومنه تعزيز الجهود الوطنية والدولية في مكافحة هذه الجرائم.

منهجية البحث Methodology of the study

نظراً لتعدد مفردات هذه الدراسة ومصادرها فقد احتجنا للاعتماد على:

(1) المنهج التاريخي وذلك بسرد بعض الوقائع والأحداث التي تتعلق بموضوع البحث، والوقوف على الموثيق الدولية والمحلية ذات العلاقة، حسب مراحل تطورها التاريخية.

(2) المنهج التحليلي، من خلال عرض وتحليل نماذج من القوانين الوطنية، والمؤتمرات والمعاهدات والإعلانات والبروتوكولات الدولية التي اهتمت بموضوع الاتجار بالبشر.

مقدمة

استعبد الإنسان لأخيه الإنسان منذ عشرات الألوف من السنين، حيث كان يستغل الأقياء الضعفاء، والأمر المؤلم حقاً اليوم عندما يُستغل فقر وجهل الإنسان ليكون وأعضاءه محل عقد تجاري ، تحت وطأة جرائم الاتجار بالبشر، ومن المؤسف أن أصبحت هذه الجرائم مشكلة عالمية لم يسلم منها أي بلد ، فأما أن يكون بلد المنشأ **Origin Country** ، أو بلد العبور **Transit country** أو بلد المقصد **Destination Country** ، وبحسب تقديرات حكومية ، أنه يقدر بآلاف الأشخاص سنوياً يتاجر بهم عبر الحدود الدولية في كل أنحاء

العالم. ويُعد الفقر والجهل والحروب والنزاعات، والأزمة الاقتصادية العالمية، والفساد وعدم الاستقرار السياسي لبعض الدول، السبب المباشر الذي يقف وراء الظاهرة. وقد أخذت المواثيق والقوانين والاتفاقيات والبروتوكولات والمؤتمرات الدولية التي اهتمت بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر بعداً قانونياً كبيراً، ساعد الدول في وضع إستراتيجيات تشريعية لمواجهة هذه الظاهرة، كان أهمها، إعطاء تعريف لمفهوم الاتجار بالبشر، من خلاله صنفت الاتجار بالبشر على أنه جريمة خطيرة، وأولت اهتمام لطابع الجريمة العابر للحدود الوطنية، واعتبرته جانباً هاماً في مكافحة الاتجار بالبشر، خاصة بالنسبة للتجارة بالنساء والأطفال عند استغلالهم لأغراض جنسية. ومن بين صور جرائم الاتجار بالبشر هي جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، ويعد فرض أهمية موضوع الاتجار بالأعضاء البشرية حديثاً، حيث تحتفل دول العالم بمناسبة اليوم العالمي للتبرع بالأعضاء وزراعتها الذي يصادف في 10/17 من كل عام، ذلك تأكيداً من الدول على التوافق العالمي للتبرع بالأعضاء وزراعتها، ويشكل هذا اليوم حافزاً مهماً في مواجهة العصابات الإجرامية المنظمة لجرائم الاتجار بالبشر. وقد كان للتقدم العلمي في الدراسات والأبحاث والتجارب العلمية، والممارسات الطبية والعلمية الحديثة، أثراً فاعلاً في مجال التبرع بالأعضاء وزراعتها، لذا ظهرت الحاجة إلى إطار قانوني وأخلاقي ينظم الضوابط والمعايير الطبية، وتحت إشراف جهات حكومية وحسب قوانين وأنظمة البلدان، بما يتيح للبشرية من الاستفادة من هذا العلم، ويسمح للأطباء في تقديم ما هو أفضل للبشرية.

المبحث الأول: جرائم الاتجار بالبشر.

المطلب الأول.

مفهوم جريمة الاتجار بالبشر.

قبل البدء في تعريف جريمة الاتجار بالبشر على الصعيدين الوطني والدولي، نرتئي تسليط الضوء على التعريف القانوني للجريمة.

على صعيد التشريع الدولي، تعرف الجريمة الدولية: (كل فعل أو سلوك إيجابي أو سلبي يحظره القانون الدولي الجنائي ويقرر لمرتكبه جزاءً جنائياً).¹

وعلى صعيد التشريع الوطني يمكن تعريف الجريمة ، استناداً للمادة (19) فقرة (4) من قانون العقوبات العراقي : (كل تصرف جرمه القانون سواء كان إيجابياً أم سلبياً كالترك والامتناع ما لم يرد نص على خلاف ذلك).

أولاً - تعريف جريمة الاتجار بالأشخاص في التشريعات الوطنية.

مصطلح الاتجار بالبشر أو الاتجار بالأشخاص هو مصطلح حديث نسبياً ، وهو ترجمة حرفية لـ (Human Trafficking) ، أو (Trafficking in persons)² . ووفقاً للمادة (1 - أولاً) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر العراقي جاء تعريف جريمة الاتجار بالبشر بأنه : (يقصد الاتجار بالبشر لإغراض هذا القانون تجنيد أشخاص أو نقلهم بوساطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة لإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة سلطة أو ولاية على شخص آخر بهدف بيعهم أو استغلالهم في أعمال الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو السخرة أو العمل القسري أو الاسترقاق أو التسول أو المتاجرة بأعضائهم البشرية أو لإغراض التجارب الطبية).

وتعتبر هذه المادة الأساس الذي ارتكز عليه هذا القانون، ومن خلال التعريف ، حددت المادة القصد بالاتجار من فعل تجنيد أشخاص أو نقلهم ، باستخدام وسائل: كالتهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة لإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة سلطة أو ولاية على شخص آخر. والغاية من جرائم الاتجار بالأشخاص، بيع الضحايا أو استغلالهم في أعمال الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو السخرة أو في الخدمة القسرية أو الاسترقاق أو التسول أو المتاجرة

¹ القهوجي، علي عبد القادر ، القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الطبعة الأولى 2001، ص 7.

² الشهراني ، ناصر بن راجح ، مكافحة الاتجار بالبشر الإطار التشريعي الوطني في المملكة العربية السعودية، الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الجزء الأول، الرياض ، 2010م. ص 210.

بأعضائهم البشرية أو لإغراض التجارب الطبية . ما تقدم نرى أن التعريف جاء على نسق التعريف الوارد في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال ، وهذا ما ذهبت إليه غالبية التشريعات الوطنية.

ثانياً - تعريف جريمة الاتجار بالأشخاص في التشريعات الدولية.

على صعيد التشريعات الدولية ورد تعريفاً واسعاً لجريمة الاتجار بالبشر وذلك في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص ، وبخاصة النساء والأطفال لعام 2003 م المادة (1/3) حيث جاء على أنه : (الاتجار بالأشخاص " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء).

يتضح أن المشرع الدولي في تعريفه لجريمة الاتجار بالبشر قد حدد بدقة أفعال الاتجار بالبشر في خمس حالات:

- 1) تجنيد أشخاص.
- 2) أو نقلهم.
- 3) أو تنقيطهم.
- 4) أو إيوائهم.
- 5) أو استقبالهم .

وأن الوسائل المستخدمة في تنفيذ هذه الأفعال هي:

التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر.

وان الغرض من جريمة الاتجار بالبشر:

الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

ثالثاً- أركان جريمة الاتجار بالبشر.

بالرجوع إلى أحكام مواد بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000 م ، أن هذه الجريمة إضافة إلى الركن المادي والمعنوي لا بد من توافر ركن ثالث مفترض ، وهو أن تكون تلك الجرائم ذات طابع عبر وطني وتكون ضالعة فيها جماعة إجرامية منظمة.¹

أما الركن المادي: فينهض على عناصر ثلاثة : وسائل ، وموضوع تنصب عليه هذه الوسائل، ونتيجة.

العنصر الأول - وسائل الاتجار بالأشخاص.

من أجل أن يحقق الاتجار بالأشخاص الأهداف التي يسعى إليها لا بد له من استخدام وسائل تعينه على ذلك وتجعل هدفه سهل التحقيق ، ووفقاً للمادة (3 / أ) من البروتوكول تتنوع هذه الوسائل ما بين التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف أو إعطاء أو تلقي مبالغ أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص

¹ ينظر نص المادة (4) من البروتوكول .

آخر، وبالطبع هذه الوسائل لا يستلزم استخدامها جملة واحدة ، بل تتحقق جريمة الاتجار بالأشخاص باستخدام وسيلة من هذه الوسائل يؤكد ذلك عبارة المادة (3/أ) من البروتوكول التي استعمل فيها حرف (أو) وهو للتخيير ولم يستخدم حرف (و) وهو للمصاحبة والمشاركة.

أما العنصر الثاني: فيتمثل في الموضوع الذي تنصب عليه هذه الوسائل الإجرامية وهو الأشخاص.

العنصر الثالث: فوفقاً للمادة (3/أ) من البروتوكول يتحقق الاتجار بالأشخاص إذا كان من شأن الوسائل التي استخدمتها الجماعة الإجرامية المنظمة تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم.

الركن المعنوي: فقد أفصحت عنه المادة (5) فقرة (1) من البروتوكول بقولها " تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم السلوك المبين في المادة 3 من هذا البروتوكول، في حال ارتكابه عمداً " .

الواضح من هذا النص أن الركن المعنوي في جريمة الاتجار بالبشر يتخذ صورة القصد الجنائي أو العمد فهي جريمة عمدية تستلزم لقيامها انصراف إرادة الجاني إلى إتيان السلوك مع إحاطة علمه بالعناصر الجوهرية الأخرى للجريمة ، وإن كان لا يكفي وفقاً لنص المادة (3/أ) من البروتوكول مجرد توافر القصد الجنائي العام أي مجرد اتجاه إرادة الجاني إلى مباشرة أية صورة من صور السلوك الذي يقوم به الركن المادي مع علمه بذلك ، وإنما يجب - فضلاً عن ذلك - توافر (قصد جنائي خاص) يتمثل في أن يبتغي الجاني من وراء سلوكه الإجرامي تحقيق غرض نهائي غير مشروع يتمثل هنا في " استغلال الضحية".¹

المطلب الثاني.

أولاً:

¹ رشوان، رفعت . التحري والاستدلال عن جرائم الاتجار في البشر بحث مقدم لندوة مكافحة جرائم الاتجار في البشر وزارة الداخلية- دولة الإمارات العربية المتحدة 2009م، ص 12-13.

أ - الأنماط الرئيسية للاتجار بالبشر.

1. العمل ألقسري.
2. الاتجار بالأشخاص لغرض استغلالهم في النشاط الجنسي التجاري.
3. العمل المقيد بسند.
4. العمل المقيد بدين مالي في أوساط العمال المهاجرين.
5. الاسترقاق المنزلي اللاإرادي.
6. التشغيل ألقسري للأطفال.
7. الأطفال الجنود.
8. الاتجار بالأطفال لغرض الاستغلال الجنسي.¹

ب- أشكال الاتجار بالبشر الأكثر شيوعاً.

الاستغلال الجنسي هو، إلى حد بعيد، أكثر أشكال الاتجار بالبشر المعروفة شيوعاً (٧٩ في المائة) يليه عمل السخرة (١٨ في المائة). وقد يكون هذا ناتجاً عن تحامل إحصائي. ويميل استغلال النساء، على العموم، إلى الظهور في مراكز المدن أو على الطرق الرئيسية العامة.

وبما أنه يبلغ عن الاستغلال الجنسي بصورة أكثر تواتراً، فقد أصبح أكثر أنواع الاتجار الموثقة في الإحصاءات الإجمالية. ويتبين بالمقارنة أن الإبلاغ عن أشكال الاستغلال الأخرى منقوص: عمل السخرة أو القنانة؛ والعبودية المنزلية والزواج ألقسري؛ ونزع الأعضاء؛ واستغلال الأطفال في التسول والتجارة الجنسية والحروب.²

ثانياً - الخلط بين مفهوم الاتجار بالبشر وبين عمليات تهريب البشر.

¹ وزارة الخارجية الأميركية، الاتجار بالبشر، 27 حزيران/يونيو 2011، النص متاح على الرابط التالي

<http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2011/06/2011062916223>

² أنتونيو ماريا كوستا، التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، خلاصة وافية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

شباط/فبراير 2009م، ص 2. النص متاح على الرابط التالي <http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/TIP->

.trafficking/TIP-

هناك خلط بين مفهوم الاتجار بالبشر وبين عمليات تهريب البشر التي راجت في الفترة الأخيرة بين الدول، ومع أن كلا العمليتين مخالفتان للقوانين وتوجبان العقوبة القانونية، ما يتطلب الفصل بين كل منهما.

فجريمة التهريب تتطلب موافقة ذوي العلاقة على العملية، بل ودفعهم أموالاً ثمناً لتسهيل واكمال العملية، بقصد إيصال الأشخاص المراد تهريبهم إلى دولة أخرى لمختلف الأسباب، إلا أن الأشخاص المتاجر بهم لا يعرفون في اغلب الأحيان نوع الأعمال التي سيؤدونها، وقد يتفق الطرفان على الوسيلة والطريق التي يتم سلوكه للوصول إلى الهدف في عمليات التهريب، في حين لا يتطلب الأمر في عملية الاتجار بالبشر موافقة ذوي العلاقة، ولا دفعهم أموالاً لاكتمال العملية التي تتم قسراً ودون رغبتهم ورغماً عنهم، وليس للطرف المتاجر به معرفة الوسيلة والطريق المراد سلوكه، وعملية تهريب البشر تتم عبر عدد من الدول، في حين أن عملية الاتجار بالبشر من الممكن أن تقع ضمن نطاق الدولة نفسها، بالإضافة إلى التباين في نتائج كل عملية، فعملية تهريب البشر تنتهي بوصول الأشخاص المراد تهريبهم إلى المكان المنفق عليه أو إلى أي مكان آخر، بينما تستمر عملية الاتجار بالبشر باستغلال الضحايا والمتاجرة بهم وإجبارهم على القيام بأعمال قسرية وممارسة القوة والعنف أحياناً لإرغامهم وإجبارهم على الالتزام بهذه الأعمال.¹

ثالثاً: الأشخاص الذين من المحتمل أن يتيحوا أو يسهموا في حدوث الاتجار بالبشر.

1. المسئولون الفاسدون أو غير المدركين، بما في ذلك الشرطة وحرس الحدود ومسؤولي التأشيرات والسفارات والمحامين.
2. الأخصائيون الاجتماعيون وموظفو المنظمات غير الحكومية الذين لا يدركون هذه الجرائم أو لا يقدمون المساعدة للضحايا.
3. الأشخاص الذين يقومون بإجراء الزواج غير الرسمي (العرفي).

¹ القاضي زهير كاظم، بحث بعنوان وجهات في النظر: العراق وجريمة الاتجار بالبشر 1-2، 7/4/2015. متاح على الرابط <http://www.marafea.org/paper.php?source=>

4. سماسة الزواج والتخديم بالمنازل.

5. صناع القوانين الذين لا يهتمون بالمشكلة.

6. الأطباء والعاملون الآخرون في الرعاية الصحية الذين يتواطئون مع المتاجرين.

7. وسائل الإعلام التي تقبل الإعلان عن توظيف العمالة المشكوك فيها، وخدمات السفر والزواج دون توجيه التحذير للعملاء المتوقعين.¹

رابعاً : شواهد تاريخية لجرائم الاتجار بالبشر

1. أثناء الهجوم على سنجار في شمال العراق في أوائل آب/ أغسطس 2014 م ، اختطفت داعش مئات النساء والفتيات اليزيديات. وأخذت المختطفات إلى سوريا وتم بيعهن باعتبارهن "غنائم حرب" في أسواق في مختلف أنحاء محافظة الرقة. وتُعتبر هؤلاء النساء والفتيات ملك يمين ويتعرضن للسجن في البيوت وللاستعباد الجنسي.²

2. ارتكب تنظيم داعش القتل وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية والاسترقاق والاغتصاب والاستعباد الجنسي والعنف والتشريد القسري والاختفاء القسري والتعذيب، وهذه الأفعال ارتكبت في إطار هجوم واسع الانتشار ومنهجي ضد السكان المدنيين في محافظات حلب والرقة والحسكة ودير الزور. بدأ هذا الهجوم من أبريل 2013 م ، وحتى الوقت الحاضر ويتضح من خلال حملة منسقة لنشر الرعب بين السكان المدنيين.³

1 موسي ، مصطفى محمد. مكافحة الاتجار بالبشر ، دور وسائل الإعلام في الحد من ظاهرة الاتجار بالبشر، مركز الدراسات والبحوث - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص 43-44.

2 تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، 2014/11/14م ، الفقرة 53 منه ، ص 23/15. متاح على الرابط

http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/HRC_CRP_ISIS_14Nov2014_AR.pdf

3 تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، 2014/11/14م ، الفقرة 77 ، ص 20/23، مصدر سابق.

3. من حالات الاتجار بالبشر الأكثر إثارة للاشمئزاز، حالة فتاة من منطقة شمال لبنان أجبرت على الزواج في سن الخامسة عشرة، ثم تم إحضارها إلى بيروت وإرغامها على ممارسة الدعارة، والإنجاب بهدف بيع أطفالها وكانت الفتاة الضحية قد بلغت 24 عامًا من العمر، عندما أنجبت طفلها العاشر الذي بيع كما أطفالها الآخرون.¹

المبحث الثاني. الإطار القانوني الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر.

صنفت جرائم الاتجار بالبشر كونها جريمة عابرة للحدود الدولية، مما يستوجب تضافر الجهود الدولية لمكافحتها، وتشكل التشريعات الدولية على الصعيد العالمي والإقليمي لجرائم الاتجار بالبشر أحد أهم الجهود الدولية لمواجهة هذه الجرائم، وتم إبرام العديد من المعاهدات والمواثيق بهذا الجانب وعادة ما يتبعها بروتوكول مكمل لها، أو ليغطي ثغرة في التشريع، وأن بعضها قد تخصص تحديداً بموضوع الاتجار بالبشر، كالاتفاقية الدولية لقمع الاتجار بالرقيق الأبيض لعام 1910م، وقد تضمنت بعض المعاهدات، قواعد قانونية نظمت موضوع الاتجار بالبشر، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م. وسنحاول بيان أهم جهود منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مكافحة الاتجار بالبشر، ومن ثم عناوين أهم الصكوك الدولية على الصعيد الدولي العالمي والإقليمي، مع مراعاة الأسبقية التاريخية لها، تم تناول البحث وفق السياق الآتي:

المطلب الأول: دور منظمة الأمم المتحدة.

أبرم المجتمع الدولي العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، وكان لجهود منظمة الأمم المتحدة من إصدار التشريعات وتبني البرامج في هذا الجانب، دور بارز في مواجهة هذه الجرائم، من خلال أجهزتها ووكالاتها المتخصصة كالجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

1 شافي، نادر عبد العزيز، الاتجار بالبشر من أخطر الجرائم بحق الأفراد والمجتمعات، مجلة الجيش، 7/3/2015، متاح على الرابط <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/ne>

(اليونيسيف). وهيئة الأمم المتحدة للمرأة . وسنتناول بعض من هذه الجهود وفق السياق الآتي:

أولاً : البرامج والتدابير المتخذة ، منها:

أ - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة:

تمشيا مع قرار الجمعية رقم (٤٦/١٢٢) أنشئ الصندوق في عام ١٩٩١ م بهدف تقديم العون الإنساني والقانوني والمالي إلى الأفراد الذين تعرضت حقوقهم الإنسانية لانتهاكات جسيمة نتيجة لأشكال الرق المعاصرة. ويتلقى الصندوق تبرعات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والكيانات الخاصة أو العامة والأفراد.¹

ب - الفريق المعني بالهجرة :

قام الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل الفريق المعني بالهجرة في مطلع عام 2006 م ، وذلك استجابة لتوصيات اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية الخاصة بتشكيل فريق مؤسسي رفيع المستوى مشترك بين الوكالات للمشاركة في الأنشطة المتعلقة بالهجرة. يتألف الفريق المعني بالهجرة من 10 منظمات تشارك بفاعلية في المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية وما يتصل بها:

(1) المنظمة الدولية للعمل (ILO)

(2) المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

(3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD)

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

(5) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة (UN-

DESA)

(6) صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

1 تقرير الأمين العام ، صندوق الأمم المتحدة الإستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة، الدورة السابعة والستون البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت* تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، 8August2012. متاح على الرابط <http://www.refworld.org/cgi>

(7) المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)

(8) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

(9) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

(10) البنك الدولي

ومن اختصاصات الفريق تعزيز حقوق الإنسان، وحقوق العمال والأمن البشري وأبعاد العدالة الجنائية لحوكت الهجرة وإدارتها، مع التركيز على حماية المهاجرين ورفاههم، بما فيهم ضحايا الاتجار بالبشر.¹

ت - البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر . United Nations Global Initiative to Fight Human Trafficking

أطلق برنامج UN.GIFT في مارس 2007 ، من قبل منظمة العمل الدولية (ILO)، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

صمم البرنامج لتعزيز الحملة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، على أساس الاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها في الأمم المتحدة. حتى الآن، الموقعة من الأطراف 140 في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، الذي يكمل اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.²

ث - خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص: اتخذت بموجب قرار الجمعية العامة رقم 293/64 لسنة 2010م ، من أجل القيام بتدابير لمكافحة الاتجار بالبشر منها ، تشجيع التصديق العالمي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال،

1 لمزيد من المعلومات ينظر موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، الفريق العالمي المعني بالهجرة، الرابط <http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27677.html>

² United Nations Global Initiative to Fight Human Trafficking <http://www.ungift.org/knowledgehub/en/about/index.html.19/4/2015>.

والمعاقبة عليه وعلى الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي تتصدى للاتجار بالأشخاص، وتعزيز تنفيذ الصكوك القائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.¹

ج - صندوق الأمم المتحدة الإستئماني للتبرع لضحايا الاتجار بالبشر، وخاصة النساء منهم والأطفال :

إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2010 خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وحثت الحكومات في جميع أنحاء العالم على اتخاذ تدابير منسقة ومتسقة لهزيمة هذه الآفة الاجتماعية. وحثت الخطة على إدراج مكافحة الاتجار بالبشر في برامج الأمم المتحدة بشكل موسع من أجل تعزيز التنمية البشرية ودعم الأمن في أنحاء العالم . وكانت إحدى الأمور المجمع عليها في خطة الأمم المتحدة هي إنشاء صندوق الأمم المتحدة الإستئماني للتبرع لضحايا الاتجار بالبشر، وخاصة النساء منهم والأطفال.²

د - إستراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين .

في شباط/فبراير ٢٠١٢، أصدر المكتب "إستراتيجية شاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين" من أجل توضيح أنشطته وأولوياته في المجالات التالية:

(1) توفير المساعدة التقنية من أجل تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول

مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(2) دعم التعاون والتنسيق بين الوكالات؛

(3) إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار

بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال .

وتحدّد الإستراتيجية الشاملة الطبيعة التكميلية لعمل المكتب الذي يستهدف منع

ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على السواء والتوجّه المستقبلي لعمل

¹ قرار الجمعية العامة رقم 293/64 لسنة 2010م.

² موقع الأمم المتحدة، 2015/4/1، <http://www.un.org/ar/events/humantrafficking>

المكتب والتزامه في هذه المجالات¹. وكان المكتب قد أطلق حملة "القلب الأزرق" في مارس 2009 لرفع الوعي بشأن جريمة الاتجار بالبشر وتأثيرها على المجتمع، وهي حملة مفتوحة لكل من لديه الرغبة في المشاركة وارتداء "القلب الأزرق" كشعار لدعمها والتضامن مع ضحايا الاتجار بالبشر.²

خ - اليوم العالمي لمناهضة الاتجار بالبشر :

في عام 2013 اتخذت الجمعية العامة القرار رقم (192/68)، من جملة ما أقرته فيه، تحديد يوم ٣٠ تموز / يوليه يوماً عالمياً لمكافحة الاتجار بالأشخاص ، على أن يبدأ الاحتفال به كل سنة اعتباراً من عام ٢٠١٤ م .

ثانياً - الصكوك الدولية.

أدناه وصف موجز لأهم الصكوك الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، منها :

(1) اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعاية الغير لعام ١٩٤٩ م . جاءت لحظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعاية الغير، لما للدعاية، وما يصابها من آفة الاتجار بالأشخاص لأغراض الدعاية، تتنافى مع كرامة الشخص البشري وقدره، وتعرض للخطر رفاه الفرد والأسرة والجماعة. وقررت المادة (1) من الاتفاقية إنزال العقاب بأي شخص يقوم، إرضاء لأهواء آخر:

- بقوادة شخص آخر أو غوايته أو تضليله، على قصد الدعاية، حتى برضاء هذا الشخص.

- باستغلال دعاية شخص آخر، حتى برضاء هذا الشخص.

أما المادة 2 فقد أقرت كذلك، على إنزال العقاب بكل شخص:

1 مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الدورة السادسة، فيينا، ١٥ - ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل ترويج ودعم تنفيذ بروتوكول منع وقوع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2015/4/19، ص2، متاح على الرابط

http://www.unodc.org/documents/treaties/organized_crime/COP6/CTOC_COP_2012_2/CTOC_COP_2012_2_A.pdf

2 صحيفة اليوم السابع، القلب الأزرق تكسر حاجز 10 آلاف عضو، مصر. 2015/4/25. متاح على الرابط

<http://www.youm7.com/story/2010/1/28/%D8%A7%D9%84%>

يملك أو يدير بيت للدعارة، أو يقوم، عن علم، بتمويله أو المشاركة في تمويله، يؤجر أو يستأجر، كلياً أو جزئياً، وعن علم، مبني أو مكاناً آخر لاستغلال دعارة الغير.

ونظمت المادة (9) حالة الدولة التي لا يسمح تشريعها بتسليم مواطنيها، تقوم محاكم الدولة نفسها بملاحقة ومعاقبة مواطنيها الذين يعودون إليها بعد أن يكونوا قد ارتكبوا في الخارج أيًا من الجرائم التي تتناولها المادتان 1 و 2 من هذه الاتفاقية. لا ينطبق هذا النص إذا كان لا يمكن، في حالة مماثلة بين أطراف هذه الاتفاقية، الموافقة على تسليم أجنبي .

(2) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

اعتمدت الجمعية العامة عام 1979م ، خطوة مهمة بهدف منح المرأة المساواة في الحقوق وللقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتألف الاتفاقية من 30 مادة تضع الدول فيها أمام إطار قانوني ملزم . و دعت المادة (1/2) من الاتفاقية الدول إلى تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية. وأرست الاتفاقية قاعدة قانونية لمكافحة جميع أنواع الاتجار بالنساء، حيث دعت الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير، منها اتخاذ التدابير التشريعية لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة، واستغلال دعارة المرأة ، وهذا ما أكدت عليه المادة (6) من الاتفاقية.

(3) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 م. وتعتبر من الاتفاقيات المهمة في مكافحة الاتجار بالبشر.

بينت المادة (1) الغرض من هذه الاتفاقية ، وهو تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية . وجرمت الاتفاقية المشاركة في جماعة إجرامية منظمة (المادة 5)، وهي من الجرائم ذات الصلة بجرائم الاتجار بالبشر من حيث أن جرائم الاتجار من الأنشطة الإجرامية للجماعة الإجرامية المنظمة . إن الأفعال الإجرامية الخاصة بالاتجار بالأشخاص وما يرتبط بها من الجرائم الخطيرة الأخرى كثيراً ما ترتكب من خلال الكيانات القانونية ، أو من خلف

ستارها ، كالشركات أو المنظمات الخيرية المصطنعة. ذلك أن البني التنظيمية الإجرامية المعقدة كثيراً ما تخفي ملكيتها الحقيقية ، أو حقيقة زبائنها أو معاملاتها الخاصة ذات الصلة بالاتجار بالبشر، وهذه الأداة تبين أحكام المادة (10) من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة ، التي تقتضي إقرار مسؤولية الهيئات الاعتبارية بخصوص المشاركة في ارتكاب جرائم خطيرة ، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص.¹

(4) البروتوكول الأول لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000. يعتبر أهم اتفاق دولي في هذا المجال، اعتماده ساعد في الإسراع بتنفيذ أنشطة على الصعيد الوطني والدولي لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر من منع هذه الجرائم ، وحماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم لاسيما الأطفال ، وتجريم سلوك الاتجار بالبشر. جاء البروتوكول مكملاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000م. نظمت المادة (2) أغراض هذا البروتوكول، وهي:

- منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال .
 - وحماية ضحايا ذلك الاتجار ومساعدتهم، مع احترام كامل لحقوقهم الإنسانية.
 - وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف.
- عرف البروتوكول جريمة الاتجار بالبشر تعريفاً شاملاً في المادة (3/ أ)، أما الفقرة (ب) من ذات المادة نصت على :
- (لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال المقصود المبيّن في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة محل اعتبار في الحالات التي يكون قد استخدم فيها أي من الوسائل المبيّنة في الفقرة الفرعية (أ)).
- أما الفقرة (ج) من نفس المادة، اعتبرت تجنيد طفل أو نقله أو تنقيله أو إيواؤه أو استقباله لغرض الاستغلال "اتجاراً بالأشخاص"، حتى إذا لم ينطو على استعمال أي من الوسائل المبيّنة في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة .

¹ البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الأمم المتحدة ،المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ، مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص ،2006،ص37. النص متاح على الرابط <http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/HT-toolkit-ar.pdf>

وبشأن نطاق الانطباق للبروتوكول نظمت المادة (4) حيث نصت على : (ينطبق هذا البروتوكول، باستثناء ما ينص عليه خلافاً لذلك، على منع الأفعال المجرمة وفقاً للمادة (5) من هذا البروتوكول، والتحري عنها وملاحقة مرتكبيها، حيثما تكون تلك الجرائم ذات طابع عبر وطني وتكون ضالعة فيها جماعة إجرامية منظمة، وكذلك على حماية ضحايا تلك الجرائم) .

وجاء الطابع الدولي لاكتمال جريمة الاتجار بالبشر ، الذي نظمت المادة (4) إضافة إلى الركن المادي والمعنوي ، وهو أن تكون تلك الجرائم ذات طابع دولي عبر وطني، وتكون ضالعة فيها جماعة إجرامية منظمة. وعن الزم البروتوكول الدول الأعضاء باعتماد تدابير لتجريم مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر فقد نظمت المادة (5) من البروتوكول.

5) القانون النموذجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2010م:

وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هذا القانون وأصدره، وذلك استجابة إلى طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام بالعمل على تعزيز جهود الدول الأعضاء وتقديم المساعدة إليها سعياً إلى انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكولات الملحقة بها وتنفيذها. وقد أعد هذا القانون النموذجي على وجه الخصوص بغية تقديم المساعدة إلى الدول في تنفيذ الأحكام الواردة في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص ، وبخاصة النساء والأطفال ، المكمل لتلك الاتفاقية¹.

ثالثاً - عناوين أهم الصكوك الدولية.

أ - المؤتمرات الدولية، منها :

1) عام 1906م عقدت عصبة الأمم المتحدة مؤتمر العبودية الدولي حيث قرر منع

تجارة العبيد وإلغاء العبودية بشتى أشكالها¹.

1 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، قانون نموذجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، فيينا 2010، المقدمة، النص متاح علي الرابط التالي http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/TIP_ModelLaw_Arabic_ebook.pdf

(2) مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ م ، و تشير الوثيقة الختامية له التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٦ / أيلول سبتمبر ٢٠٠٥ م ، إلى أن الاتجار بالأشخاص لا يزال يشكل تحديا خطيرا للبشرية ويتطلب استجابة دولية متضافرة .

(3) مؤتمر الاستغلال الجنسي للأطفال لعام 2009 م .

(4) مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠١٢ م .

(5) مؤتمر الخرطوم الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر لعام 2014م ، بحضور كل من الإتحادين الإفريقي والأوروبي، والولايات المتحدة وإيطاليا، ومصر، إثيوبيا، إريتريا، كينيا جيبوتي، جنوب السودان وتونس. والسويد، والبرتغال، وفرنسا واليونان والنرويج، ، إلى جانب مجموعة جنوب إفريقيا الاقتصادية ومنظمة الإيقاد والمفوضية السامية للاجئين ومكتب الأمم المتحدة.

ب : الاتفاقيات الدولية، منها:

(1) الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار بالرقيق المبرمة في 18 مايو سنة 1904م .

(2) الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار بالرقيق الأبيض الموقع عليها بباريس في 4 مايو سنة 1910م .

(3) اتفاقية سان جرمان لعام 1919م ، للقضاء على الرق.

(4) الاتفاق الدولي الخاص بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال الصادر في 30 سبتمبر 1921م .

(5) الاتفاقية الدولية لعام 1931 حول تحريم الاتجار بالنساء والأطفال .

1 الحربي، خالد بن سليم ، ضحايا التهريب البشري من الأطفال، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض، الطبعة الأولى 2011، ص 62.

- (6) اتفاقية قمع الاتجار غير المشروع بالراشادات، المبرمة في جنيف في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1933م ، من الاتفاقيات الخاصة بالاتجار.
- (7) الاتفاقية الدولية لحظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1949م.
- (8) الاتفاقية الدولية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام 1956 م .
- (9) اتفاقية حقوق الطفل لعام 1990م.
- (10) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 م .
- (11) اتفاقية الأمم المتحدة عام 2004 م لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

ت - البروتوكولات الدولية ، منها :

- (1) البروتوكول المعدل لاتفاقية قمع الاتجار بالراشادات لعام 1933 ، الموقع في نيويورك ، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1947م.
- (2) البروتوكول المعدل للاتفاقية الدولية لقمع الاتجار بالرقيق الأبيض، الموقعة في باريس في 4 أيار/مايو 1910 م ، الموقع في نيويورك، في 4 أيار/مايو 1949م.
- (3) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية لسنة 2000 م . (أحد أهم الصكوك الخاصة بالطفل).
- (4) البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة سنة 2000م (أحد أهم الصكوك الخاصة بالطفل).

5) بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000 م. ويعتبر أهم اتفاق دولي وأكثر أثراً في موضوع الاتجار بالأشخاص .

ث- الإعلانات الدولية ، منها:

- 1) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 م ، حيث تنص المادة (1) على يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء . وأقرت المادة (3) منه حق كل فرد في الحياة والحرية والسلامة الشخصية. وحضرت المادة (4) من هذا الإعلان استعباد أي شخص، والاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما.
- 2) المبدأ التاسع من إعلان حقوق الطفل لسنة 1959م ، أكد على حق الطفل بالحماية من الإهمال والقسوة والاستغلال ، وحظر الاتجار به على أية صورة .
- 3) المبدأ (13) من إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة (2000م).
- 4) إعلان بروكسل بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر عام 2002 م .

ج - القرارات الدولية ، منها :

- 1) عام 2006 م، اتخذت الجمعية العامة القرار رقم 144/61 المتعلق بالاتجار بالنساء والفتيات. تناول بالتحديد مشكلة الاتجار بالنساء والفتيات.
- 2) عام 2006م اتخذت الجمعية العامة القرار رقم 180/61 المتعلق بتحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- 3) عام 2009م اتخذت الجمعية العامة القرار رقم 178/64 المتعلق بتحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص .

رابعاً : أهم عناوين التشريعات الإقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

أبرمت العديد من التشريعات الإقليمية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وكان لها دورا بارزا في وضع المبادئ والأسس القانونية للاتجار بالبشر موضع التطبيق على الصعيد الإقليمي ، وجاءت مواءمة للمبادئ وللإطار القانوني للمواثيق الدولية المعنية بهذا الموضوع ، منها :

(1) اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاتجار الدولي بالأحداث لعام 1949م.

(2) اتفاقية منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لعام 2002م، أبرمتها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

(3) اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2005م.

(4) القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر - القاهرة - 2012م، الصادر من الأمانة العامة - إدارة الشؤون القانونية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب. إعلان حقوق الإنسان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2014 م .

ما تقدم ، يمكن القول ، هناك جهود دولية عالمية وإقليمية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، وضعت المبادئ والحقوق والالتزامات القانونية الدولية الثابتة . وكان لها دور في الحد ومنع هذه الجرائم ، كسن التشريعات وعقد الاتفاقيات والمؤتمرات ، وألزمت الدول الأعضاء بالتقيد بها وتطبيقها من أجل مكافحة هذه الظاهرة . ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود الدولية أكثر فاعلية، في التنفيذ والتطبيق للقوانين منها التطبيق الأمثل للنصوص الإجرائية الجنائية لتفعيل النصوص العقابية. وفي التشريع إنزال أشد العقوبات القانونية الصارمة لمرتكبي هذه الجرائم ، فهي تساهم في الحد من جراح المجرمين. وتفعيل القواعد القانونية المتعلقة بالتعاون القضائي الدولي في هذا المجال، كونه محور تحقيق العدالة الجنائية .

المطلب الثاني:

أولاً - التدابير الإنسانية والقانونية لحماية ضحايا جرائم الاتجار بالبشر.

لم يغفل المشرع الدولي عن وضع التدابير الإنسانية والقانونية لحماية ضحايا جرائم الاتجار بالبشر ، فقد حرص على تبني سياسة تشريعية ركزت على تقديم الرعاية والحماية للضحايا من عدة جوانب منها إعادة التأهيل وتوفير الرعاية النفسية والصحية.

فبالرجوع إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال لعام 2000م، في ثانياً منه (حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص)، مادة (6،7،8) حيث نظمت موضوع حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص من جوانب عدة، منها ما جاء في المادة(6) بقراتها الستة على:

1) سرية الإجراءات الجنائية: تقضي المادة (6) فقرة واحد من البروتوكول، (مساعدة

ضحايا الاتجار بالأشخاص وحمايتهم) ، أن تعمل وتحرص كل الدول الأطراف بقدر ما يسمح به قانونها الداخلي، على حفظ وصون الحرمة الشخصية لضحايا الاتجار بالأشخاص وهويتهم، بوسائل منها السير في الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك الاتجار بسرية، نرى أن المشرع لم يغفل عن أهمية سرية الإجراءات الجنائية، كعدم كشف هوية الضحايا ، فهو بذلك يسعى إلى تحقيق مجموعة أهداف مهمة ، منها على الخصوص حماية الضحايا من بطش وملاحقة مجرمي العلاقة ، وضمان فعالية ما تقوم به الأجهزة المختصة من مهام وإجراءات أثناء جمع الأدلة والبحث عن مرتكبيها.

2) التدابير القانونية والإدارية لحماية ضحايا الاتجار بالبشر: تلزم الفقرة الثانية من

المادة (6) من البروتوكول كل الدول الأطراف تضمين نظامها القانوني أو الإداري الداخلي بتدابير تساعد على توفر معلومات عن الإجراءات القضائية والإدارية ذات الصلة لضحايا الاتجار بالأشخاص، وأعطت الحق للضحايا في استماع آرائهم وأخذها بعين الاعتبار في مراحل الإجراءات الجنائية للقضية.

(3) التدابير الصحية والاجتماعية لضحايا الاتجار بالبشر: تلزم المادة (6) الفقرة الثالثة

من البروتوكول، كل الدول الأطراف في تنفيذ تدابير تتيح التعافي الجسدي والنفسي والاجتماعي لضحايا الاتجار بالبشر، بما يشمل، في الحالات التي تقتضي ذلك، التعاون مع المنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات ذات الصلة وغيرها من عناصر المجتمع المدني، لتوفير السكن اللائق، المشورة والمعلومات، خصوصا فيما يتعلق بحقوقهم القانونية، والمساعدة الطبية والنفسانية والمادية، وكذلك توفير فرص العمل والتعليم والتدريب.

(4) توفير السكن والتعليم: تقضي الفقرة الرابعة أن تأخذ الدول الأعضاء بعين الاعتبار،

لدى تطبيق أحكام هذه المادة، سن ونوع جنس ضحايا الاتجار بالأشخاص واحتياجاتهم الخاصة، ولاسيما احتياجات الأطفال الخاصة، بما في ذلك السكن اللائق والتعليم والرعاية.

(5) توفير السلامة البدنية: تحت المادة (6) الفقرة الخامسة منها الدول الأطراف

الحرص في توفير السلامة البدنية لضحايا الاتجار بالأشخاص أثناء وجودهم داخل إقليمها.

(6) تعويض عن الأضرار: حرصت المادة (6) الفقرة السادسة منها ، على أن تتعهد الدول

الأطراف، تضمين نظامها القانوني الداخلي تدابير وتوفير إجراءات تتيح لضحايا الاتجار بالأشخاص إمكانية الحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

أما المادة (7) ، فقد نظمت وضعية ضحايا الاتجار بالأشخاص في الدول المستقبلية لهم . أما إعادة ضحايا الاتجار بالأشخاص إلى أوطانهم فقد نظمتها المادة (8) من الاتفاقية ، حيث طالب الدول التي يكون ضحية الاتجار بالأشخاص من رعاياها أو التي كان يتمتع بحق الإقامة الدائمة فيها وقت دخوله إقليم الدولة الطرف المستقبلية، على أن تيسر وتقبل عودة ذلك الشخص دون إبطاء لا مسوغ له أو غير معقول، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسلامة

ذلك الشخص. كما طالبت الدول أن تراعي عند إعادة الضحية إلى دولة يكون ذلك الشخص من رعاياها أو كان يتمتع بحق الإقامة الدائمة فيها وقت دخوله إلى الدولة المستقبلية، أن تكون عودته طوعية.

ثانياً - شهود جرائم الاتجار بالبشر.

أ - القواعد القانونية الدولية لحماية الشهود.

تشير البيانات بأهمية الدور الذي يضطلع به برنامج الشاهد بجرائم الاتجار بالبشر في الكشف عن آلاف القضايا الإجرامية ، بإثباته واقعة معينة علم بها من خلال ما شاهده أو سمعه ، وعلى خلفية تعرض الشهود للخطر بالتهديدات والضغط عليهم، تصل إلى التهديد بتصفيتهم وأسرهم ، وذلك لتغيير أقوالهم أو كتمان الحقائق ، وتضطر بعض الأحيان الجهات المسؤولة منح هوية جديدة للشاهد حفاظاً على سلامته.

لذا أصبح من الضروري إصدار التشريعات ووضع الآليات القانونية لحماية الشهود. ومن هذا المنطلق ، ضمنت العديد من الاتفاقيات الدولية ، قواعد قانونية خاصة بحماية الشهود، منها:

تقضي المادة (23) (تجريم عرقلة سير العدالة)، من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000م، على كل دولة اتخاذ تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد للتحريض على الإدلاء بشهادة زور، أو للتدخل في الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب جرائم مشمولة بهذه الاتفاقية.

أما المادة (24) (حماية الشهود) من الاتفاقية، بفقراتها الأربعة تناولت موضوع حماية الشهود ، وتلزم الفقرة (1) منها، جميع الدول الأطراف، تدابير في حدود إمكانياتها لتوفير حماية فعالة للشهود الذين يدلون في الإجراءات الجنائية بشهادة بخصوص الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية. وكذلك مد المشرع الحماية لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم، حسب الاقتضاء، من أي انتقام أو ترهيب محتمل . وعلى صعيد التشريع الدولي الإقليمي

عاقبت المادة (13) من (القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر لعام 2012 م) ، كل من أفصح أو كشف عن هوية الضحية أو الشاهد بما يعرضه للخطر، أو يصيبه بالضرر، أو سهل اتصال الجناة به، أو أمدّه بمعلومات غير صحيحة عن حقوقه القانونية بقصد الإضرار به أو الإخلال بسلامته البدنية أو النفسية أو العقلية.

ب- المجرمين كمخبرين وشهود

يمكن أن يحظى التحقيق بشأن أعضاء الجماعات الإجرامية عبر الوطنية المتطورة في عملياتها بقدر كبير من المساعدة من خلال الحصول على التعاون من بعض هؤلاء الأفراد، وهذه الملاحظة تنطبق على منع الجرائم الخطيرة ومنع الإيذاء الذي يوقع ضحايا ، عندما تؤدي المعلومات المستمدة من داخل العصابات إلى إفساد عملياتهم الإجرامية المخطط لها.

ووفقاً للمادة (26) من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة يجب على الدول ما يلي : أن تتخذ التدابير المناسبة لتشجيع الأشخاص الذين يشاركون أو كانوا يشاركون في جماعات إجرامية منظمة :

- على الإدلاء بمعلومات لأغراض التحري والإثبات.
- على توفير مساعدة فعلية وملموسة يمكن أن تسهم في تجريد الجماعات الإجرامية المنظمة من مواردها أو من عائدات الجريمة.
- أن تنظر في إتاحة إمكانية لتخفيف العقوبة على شخص متهم يقدم عوناً كبيراً.
- أن تنظر في إمكانية منح الحصانة من الملاحقة لأي شخص يقدم عوناً كبيراً في هذا الصدد.¹

ثالثاً - تقارير منظمات ووكالات دولية بتفشي ظاهرة الاتجار بالبشر، منها:

(1) تقرير منظمة العمل الدولية (ILO) أن أكثر من 12 مليون شخص يقعون ضحايا للسخرة والعبودية.

¹ البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الأمم المتحدة، مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مصدر سابق ص 84-

(2) وبالنسبة لتجارة النساء، فإن تقرير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) يقول: إن عدد النساء اللواتي يعملن بالدعارة يقدر بـ 500000 امرأة سنوياً خلق ما يسمى بظاهرة "الجنس التجاري أو المتاجرة بالجنس".

(3) أما تجارة الأطفال، فقد قدرت منظمة UNICEF عدد الأطفال تحت سن 18 المتورطين بالاتجار بالبشر سنوياً بحوالي مليون ومائتي ألف طفل وطفلة.¹

(4) وكالة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي، أكدت أنها أبلغت حكومات الدول الأعضاء بنتائج حالات تهريب شبكات المافيا للمهاجرين من الدول النامية إلى أوروبا خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ويأتي هذا في وقت اشتدت انتقادات المنظمات الإنسانية للاتحاد الأوروبي بسبب إخفاقه في محاربة هذه التجارة التي تندرج ضمن قائمة الجرائم المنظمة.²

المبحث الثالث: الإطار القانوني الوطني للاتجار بالبشر.

من أهم التدابير التي اتبعتها الدول وكان لها وقفة في التصدي للاتجار بالبشر، هي إصدار التشريعات والقوانين لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، التي حددت فيها الأنشطة والسلوك والأركان القانونية والعقوبات الجزائية لهذه الجرائم، وأكدت فيها على المعايير الدولية للوصول لأفضل الممارسات والمعايير والإجراءات التشريعية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر، منها ما جاء بأحكام البروتوكول الدولي الخاص بموضوع الاتجار بالأشخاص.³

ولم يبدأ نفاذ البروتوكول إلا في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣م، غير أنه كان باعثاً على استجابة واسعة النطاق في مجال التشريع. وحتى تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨م، اعتمدت نسبة ٦٣ في المائة من البلدان والأقاليم التي قدمت معلومات لهذا التقرير، وعددها ١٥٥ بلداً

1 وزارة العدل الفلسطينية، مركز المعلومات العدلي. الجهود الدولية والوطنية لمكافحة الجريمة بتاريخ 2015/4/12. متاح على الرابط http://www.moj.pna.ps/site_files/2%281%29.pdf

2 المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر، إخفاق أوروبي في مكافحة الاتجار بالبشر، 2015/4/12، متاح الرابط <http://yocht.org/?fid=21>

3 أحكام البروتوكول الدولي الخاص بموضوع الاتجار بالأشخاص لعام 2000م.

وإقليمًا، قوانين لمكافحة الاتجار بالأشخاص تتناول أشكال الاتجار الرئيسية واعتمدت دول وأقاليم أخرى تمثل نسبة ١٦ في المائة قوانين لمكافحة الاتجار تقتصر على بعض عناصر التعريف الوارد في البروتوكول.

وفي عام ٢٠٠٣م، لم تزد نسبة البلدان التي لديها تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر على ثلث البلدان المشمولة بهذا التقرير؛ وفي أواخر عام ٢٠٠٨م، بلغت هذه النسبة أربعة أخماس تلك البلدان. وهكذا، زاد عدد البلدان التي لديها تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر بأكثر من الضعف فيما بين عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٨م استجابة لاعتماد البروتوكول. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت ٥٤ في المائة من البلدان المجيبة وحدة للشرطة خاصة بمكافحة الاتجار بالبشر، ووضع ما يزيد على نصف هذه البلدان خطة عمل وطنية لمعالجة هذه المشكلة¹.

وفي هذا المبحث نحاول بيان موقف المشرع العراقي من جرائم الاتجار بالبشر، من خلال عرض أهم التشريعات والقوانين النافذة وبإيجاز، التي عالجت هذه المشكلة، وسنخصص المطلب الأول بشيء من التفصيل إلى قانون مكافحة الاتجار بالبشر العراقي رقم (28) لسنة 2012م، ونخصص المطلب الثاني للقوانين والتشريعات الأخرى في هذا الجانب، واقتضت الضرورة العلمية، ترتيب البحث وفق السياق الآتي.

المطلب الأول: أهم إنجازات المشرع العراقي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

سعى المشرع العراقي لوضع قوانين وأنظمة تحد من حالات الاتجار بالبشر، وأبرز إنجازاته في هذا المجال إصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (28) لسنة 2012م. يتكون من أربعة عشر مادة، حددت الأحكام العامة لجرائم الاتجار بالبشر. عرفت المادة (1) من القانون مفهوم الاتجار بالبشر، والمقصود بالمجني عليه، وبموجب المادة (2) تم تشكيل اللجنة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر، أما المادة (3) بينت مهام اللجنة، ونظم القانون العقوبات الجزائية لمرتكبي هذه الجرائم، وأتبع المشرع في سياسته الجنائية تشديد العقوبة على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، وأولت نصوص أخرى الاهتمام بالفئات الأكثر تعرضاً

1 التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، ص4، مصدر سابق.

لهذه الجرائم من النساء والأطفال، ووضع القانون التدابير الإنسانية والقانونية لحماية الضحايا والشهود.

وسنحاول بإيجاز دراسة أحكام القانون ، وفق السياق الآتي :

1. الأسباب الموجبة لصدوره : جاءت الأسباب الموجبة لصدور القانون ، أن القانون شرع لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص والحد من انتشارها ومعالجة آثارها، ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة، ووضع الآليات التي تكفل مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

2. تعريف جريمة الاتجار بالبشر: جاء في المادة (1) - أولاً من القانون ، تعريف جريمة الاتجار بالبشر ، وبين المشرع بشكل واضح صور جرائم الاتجار بالبشر. ويتضح من التعريف أن الجريمة تتحقق بتوافر الفعل والوسيلة والغرض. وأن المشرع قصد بفعل الاتجار بالبشر هو سلوك يتبعه الجاني وذلك بتجنيد أو نقل الضحايا باستخدام وسائل غير مشروعة كالتهديد بالقوة، أو استعمال القوة، أو أي شكل من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة. والغرض من هذه الجرائم لغرض بيع الضحايا أو استغلالهم في أعمال الدعارة أو استغلالهم الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو التسول أو بنزع أعضائهم لغرض المتاجرة بها أو استخدامها في التجارب الطبية. والملاحظ هنا أن المشرع قد حدد أنواع الاستغلال، نرى أن المشرع بتحديد هذا سيؤدي إلى عدم تمتع بعض ضحايا الاتجار بالبشر من القانون.

3. اللجنة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر: تم اتخاذ جملة من التدابير لمكافحة الاتجار بالبشر إضافة للقانون المذكور لأجل تسهيل تنفيذه منها :- تشكيل اللجنة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر بموجب الأمر الديواني رقم 2012/75 ، مقرها وزارة الداخلية وأعضائها كل من وزارات الداخلية ، حقوق الإنسان، العدل ، المالية ، النقل، العمل والشؤون الاجتماعية، والهجرة والمهجرين، إضافة إلى المفوضية العليا لحقوق الإنسان وممثليه إقليم كردستان وجهاز المخابرات المركزي والمحافظات

العراقية وانشقت منها لجان فرعية في المحافظات برئاسة المحافظ في كل محافظة¹. وقد تناولت المادة (2) من القانون تشكيل اللجنة حيث تنص على (تشكل لجنة في وزارة الداخلية تسمى بـ (اللجنة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر) مع ممثلي الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والوزارات والجهات ذوات العلاقة تتولى تحقيق أهداف القانون) .

واتخذت السلطة القضائية قرار بتخصيص قاضٍ في كل من محكمتي استئناف بغداد الرصافة والكرخ وبقية الاستئنافات يتولى تلقي الشكاوى حول أي خرق لأحكام قانون مكافحة الاتجار بالبشر.²

4. **التعاون الدولي:** أولى القانون اهتماماً للتعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر، فقد أوكل التعاون الدولي كجزء من مهام اللجنة المركزية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، وتبادل المعلومات والخبرات مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية المختصة، وهذا ما نظمته الفقرة رابعاً من المادة (3).

5. **اللجنة الفرعية لمكافحة الاتجار بالبشر:** أقرت الفقرة أولاً من المادة (4) تشكيل لجنة فرعية في كل إقليم أو محافظة غير منتظمة في إقليم تسمى (اللجنة الفرعية لمكافحة الاتجار بالبشر). يرأسها المحافظ وتضم ممثل عن وزارة الداخلية مع ممثلي الوزارات والجهات ذوات العلاقة، مهمتها أن تتولى تحقيق أهداف هذا القانون.

6. **العقوبات الجزائية:** أقر القانون العقوبات الجزائية لمرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، تراوحت بين السجن المؤقت والغرامة لكل من ارتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة واحد (5/ أولاً). والسجن والغرامة على كل من ارتكب جريمة الاتجار باستخدام إحدى الوسائل من أشكال الإكراه كالابتزاز أو التهديد أو حجز وثائق السفر أو المستمسكات الرسمية، أو استخدام أساليب احتيالية لخداع الضحايا

¹ United Nations- CEDAW/C/IRQ/Q/4-6/Add.1- Committee on the Elimination of Discrimination against Women Fifty-seventh session-13.

² جمهورية العراق، السلطة القضائية الاتحادية. السلطة القضائية تخصص قاض في كل استئناف لقضايا الاتجار بالبشر، 2025/4/24. متاح على الرابط <http://www.iraqja.iq/view.2659>

أو التفرير بهم ، أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو منافع للحصول على موافقة من له السلطة أو الولاية عليهم المادة (5/ثانياً/أ/ب/ج) . وشدد المشرع العقوبة لتصل إلى السجن المؤبد وبالغرامة إذا وقعت الجريمة في ظروف مشددة (المادة 6). وبالحبس والغرامة ، أو بإحدهما كل من أنشأ أو أدار موقعاً على شبكة المعلومات بقصد الاتجار بالبشر ، تعاقب على صفقة تتعلق بالاتجار بالبشر أو سهل ذلك باستخدام شبكة المعلومات ، المادة (7/أولاً/أ/ب). ومع جسامه الأفعال الجرمية غلظ المشرع العقوبة لتصل إلى الإعدام إذا أدى الفعل إلى موت المجني عليه ، وهذا ما أقرته المادة (8) من القانون.

7. **الظرف المشدد للعقوبة :** عاقبت المادة (6) بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن (15000000) خمسة عشر مليون دينار ، ولا تزيد على (25000000) خمسة وعشرين مليون دينار كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر إذا وقعت في ظروف حددتها المادة في تسع حالات وهي :

أولاً- إذا كان المجني عليه لم يتم (18) الثامنة عشرة من عمره.

ثانياً- إذا كان المجني عليه أنثى أو من ذوي الإعاقة.

ثالثاً- إذا كانت الجريمة مرتكبة من جماعة إجرامية منظمة أو كانت ذات طابع

دولي.

رابعاً- إذا ارتكبت الجريمة عن طريق الاختطاف أو التعذيب .

خامساً- إذا كان الجاني من أصول المجني عليه أو فروعه أو ممن له الولاية عليه

أو زوجاً له .

سادساً- إذا أصيب المجني عليه بمرض لا يرجى شفاؤه أو عاهة مستديمة نتيجة

الاتجار به.

سابعاً- إذا وقع الاتجار على عدة أشخاص أو لمرات متعددة .

ثامناً- إذا وقع الاتجار من موظف أو مكلف بخدمة عامة

تاسعاً- استغلال النفوذ أو استغلال ضعف الضحايا أو حاجاتهم .

وفي سياق المسؤولية الجنائية للموظف العام نرى أن القانون اهتم بتجريم الموظف العام في حال ثبوت اشتراكه في الجريمة ، وغلظ العقوبة عليه ، وهو من التدابير الفاعلة التي أنتهجها المشرّع في سياسته الجنائية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وهذا ما رأيناه في البند الثامن من هذه المادة.

8. **المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي:** حرص المشرّع على تجريم الشخص المعنوي ، نظراً لما يمتلكه من الإمكانيات والأساليب الحديثة لاستخدامها فيما يمارسه من أنشطة، ولما لها من دور كبير من الأهمية في مختلف المجالات ، لذا أقر المشرّع مسؤولية الهيئات المعنوية في ارتكاب جرائم خطيرة ، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص ، حيث عاقب القانون بغرامة لا تقل عن (5000000) خمسة ملايين دينار ولا تزيد على (25000000) خمسة وعشرين مليون دينار كل شخص معنوي ثبت اشتراكه بالجريمة أو ارتكب الجريمة باسمه أو لحسابه أو لمنفعته، ولا يخل هذا بالعقوبة التي تقرر بحق المدير المفوض أو المسئول عن إدارة الشخص المعنوي إذا ثبت اشتراكه في الجريمة . وللمحكمة حل الشخص المعنوي أو إيقاف نشاطه أو غلقه إذا ثبت ارتكابه أحد الأفعال المنصوص عليها في القانون (المادة 9).

9. **عدم الاعتداد بموافقة الضحية:** نظم القانون قاعدة قانونية غاية في الأهمية ، لإنصاف الضحايا، وهي (عدم الاعتداد بموافقة الضحية في كل الأحوال) (المادة 10) ، ويبقى الجاني من يتحمل المسؤولية الجنائية . ونرى أن المشرّع قد أحسن فعلاً عندما ختم النص القانوني بعبارة (في كل الأحوال) ، أي لا قيمة قانونية لرضا الضحية في أي حال من الأحوال.

10. **التدابير الإنسانية والقانونية للضحايا والشهود :** ألزمت الدولة في المادة (11)/ أولاً (دوائر الدولة المعنية بمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال، من خلال عرض الضحايا على طبيب مختص، والمساعدة اللغوية للضحايا إذا كان الضحايا من غير العراقيين. وتقديم المشورة القانونية والمعلومات الإرشادية لهم. وتأمين الاتصال بعوائلهم إن وجدت أو الدولة التي يحملون جنسيتها

ومنظمات المجتمع المدني للحصول على المساعدة اللازمة لهم . وتوفير الحماية اللازمة للضحايا والشهود . والحفاظ على سرية المعلومات واحترام خصوصياتهم. وتقديم المساعدة المالية للضحايا، وتوفير سكن مؤقت وبشكل يتلاءم مع جنسهم وفئاتهم العمرية. وإعادة تأهيلهم اجتماعياً ونفسياً وبدنياً، وتوفير فرص العمل والتدريب والتعليم. وتسهيل عملية إقامتهم في العراق بمنحهم تأشيرات الدخول والإقامة بشكل مؤقت في العراق ووثائق السفر خاصة لهذا الغرض عند الضرورة ، وتقديم الدعم الدبلوماسي للضحايا من غير العراقيين لتسهيل عملية عودتهم إلى بلدانهم .

صفوة القول أن المشرّع العراقي بذل جهداً حثيثاً لمعالجة جرائم الاتجار بالبشر وكان سباقاً إلى تقنين هذه الظاهرة الأثمة، ويأتي صدور قانون مكافحة الاتجار بالبشر العراقي رقم (28) لسنة 2012 م ، ليمثل على جدية المشرّع في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، ولكن الملاحظ في القانون أنه على الرغم من وجود مجموعة متنوعة من القواعد القانونية لمكافحة الاتجار بالبشر، أنه خلا من عقوبة المصادرة للأموال أو الأدوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة . الملاحظ كذلك في سياق التعاون الدولي أن المشرّع العراقي قصر في عدم تكريس القانون أهمية مباشرة للتعاون القضائي الدولي ، لاسيما بين الأجهزة القضائية المماثلة بين الدول، فالتعاون القضائي الدولي بكل صورته من أهم حلقات التعاون لمكافحة الاتجار بالبشر، إذ من المحال وأد هذه الظاهرة الإجرامية ذات الطابع الدولي إلا من خلال هذا التعاون، حيث أن آليات هذا التعاون تضمن الوصول إلى نتائج سريعة، لاسيما موضوع التحقيقات الجنائية لهذه الجرائم .

المطلب الثاني : القوانين والتشريعات الوطنية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

بيننا في المطلب الأول من هذا المبحث موقف المشرّع العراقي من جرائم الاتجار بالبشر، من خلال عرض وتحليل بشيء من التفصيل قانون مكافحة الاتجار بالبشر العراقي رقم

(28) لسنة 2012 م. وسنخصص في هذا المطلب للقوانين والتشريعات العراقية الأخرى في هذا الجانب ، واقتضت الضرورة العلمية ، ترتيب البحث وفق السياق الآتي :

أولاً - الدستور العراقي : بالرجوع إلى الدستور العراقي النافذ لعام 2005 م ، البند ثالثاً من المادة (37) منه فقد حرمت العمل القسري (السخرة) ، والعبودية وتجارة العبيد (الرقيق) ، وحرمت الاتجار بالنساء والأطفال ، و الاتجار بالجنس .

ثانياً - قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 م . عالج القانون جرائم الاتجار بالبشر في عدة مواد .

فالمادة (13) من القانون تناولت صراحةً موضوع الاتجار ، حيث تسري أحكام القانون على كل من وجد في العراق بعد أن ارتكب فعل الاتجار بالبشر في خارج العراق ، وهذا نص المادة (في غير الأحوال المنصوص عليها في المواد (9 و 10 و 11) تسري أحكام هذا القانون على كل من وجد في العراق بعد أن ارتكب في الخارج بوصفه فاعلاً أو شريكا جريمة من الجرائم التالية : تخريب أو تعطيل وسائل المخابرات أو المواصلات الدولية والاتجار بالنساء أو بالصغار أو بالرقيق أو بالمخابرات).

وما أقرته المادة (325) من القانون بعقوبة الحبس على كل موظف أو مكلف بخدمة عامة استخدم أشخاصا سخرة في أعمال غير متعلقة بالمنفعة العامة المقررة قانونا أو نظاما أو في أعمال المنفعة العامة التي دعت إليها حالة الضرورة .

أما المادة (392) عاقبت كل من أغرى شخصا لم يتم الثامنة عشرة من عمره على التسول، بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين دينارا أو بإحدى هاتين العقوبتين. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر والغرامة التي لا تزيد على مائة دينار أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كان الجاني وليا أو وصيا أو مكلفا برعاية أو ملاحظة ذلك الشخص.

وعاقب القانون في المادة (399) بالحبس كل من حرض ذكراً أو أنثى لم يبلغ عمر أحدهما ثماني عشرة سنة كاملة على الفجور أو اتخاذ الفسق حرفة أو سهل لهما سبيل ذلك. وإذا كان الجاني ممن نص عليه في الفقرة (ب) من المادة 393 أو قصد الربح من فعله أو تقاضي أجراً عليه فيعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين أو بالحبس.

ثالثاً : قانون تنظيم زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها لعام 2014 م .

يهدف القانون تنظيم عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية لتحقيق مصلحة علاجية راجحة للمرضى والحصول على الأعضاء البشرية من جسم الإنسان الحي بالتبرع حال حياته أو من جثث الموتى بالوصية بعد وفاته ، ومنع بيع الأعضاء البشرية والاتجار بها من خلال فرض عقوبات رادعة عند المخالفة .

وحظرت المادة (9) من القانون ، بيع العضو أو النسيج البشري أو شراؤه أو الاتجار به بأية وسيلة كانت ويحظر على الطبيب إجراء عملية استئصال العضو وزرعه عند علمه بذلك .

وعن العقوبات الجزائية لهذه الجرائم ، نرى أن المشرع حسناً فعل ، عندما شدد العقوبة بالسجن مدة لا تقل عن (7) سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن (5000000) خمسة ملايين دينار ولا تزيد على (10000000) عشرة ملايين دينار كل من استئصال أو زرع احد الأعضاء البشرية أو أنسجته أو تاجر به خلافاً لأحكام المواد (5) و(9) و(11) من هذا القانون. (المادة 19). وبموجب المادة (29/أولاً) ألغي قانون مصارف العيون رقم (113) لسنة 1970 م ، وقانون عمليات زرع الأعضاء البشرية رقم (85) لسنة 1986 ، وتبقى التعليمات الصادرة بموجبه نافذة إلى حين صدور ما يحل محلها أو يلغيها .

في ضوء ما تقدم، نجد أن المشرع العراقي عكف على وضع إستراتيجية تشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، جاءت مواهمة مع المبادئ والإطار القانوني الدولي في حماية المجتمع وأفراده من هذه الجرائم ، وهي مساعي ترمي الوصول إلى أفضل الحلول لمكافحة هذه الظاهرة . ولكن رغم أهمية إصدار القوانين والتشريعات ، فهذا غير كاف، فهناك الحاجة الأهم في التنفيذ والتطبيق الأمثل وبمهنية لهذه القوانين ، وإلى التركيز على

التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة والجهود الدولية ، فهو إحدى الحلول المثلى لمكافحة وواد هذه الظاهرة.

النتائج و التوصيات.

أولاً : النتائج

1. الحروب والنزاعات، والأزمة الاقتصادية العالمية، والفساد وعدم الاستقرار السياسي لبعض الدول، وما خلفته هذه الأسباب من فقر وجهل، السبب المباشر وراء هذه الجرائم .
2. عدم توافر إحصاءات دولية دقيقة حول حجم هذه الجرائم ، إلا أن التقارير والوقائع ، تشير إلى عالمية الظاهرة واتساعها.
3. الإخفاق الدولي في معالجة المشكلة ، لاسيما الإتحاد الأوربي ، كحالات شبكات المافيا للتهرب والاتجار بالبشر من الدول الفقيرة والنامية إلى أوروبا .
4. رغم الجهود التشريعية المحلية والدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر خاصة جهود منظمة الأمم المتحدة ، حتّى الآن أثبتت عدم جدواها في وأد الظاهرة.
5. هناك حاجة إلى تشريعات أكثر فاعلية ، منها عقد الاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف يكون هدفها حصراً ضبط الحدود الدولية. والحاجة إلى تقديم اهتمام خاص بالتشريعات المتعلقة بالتعاون القضائي الدولي ، وتفعيلها .
6. رغم كثرة القوانين والتشريعات في هذا الجانب ، هناك حاجة في التنفيذ والتطبيق الأمثل وبمهنية لهذه القوانين .

ثانياً : التوصيات.

1. الجانب التشريعي : تعزيز التشريعات القائمة باعتماد المشرع الوطني والدولي خطط قانونية علاجية ووقائية أكثر فاعلية ، أهمها إلزام حكومات الدول بتنفيذ أحكام دساتيرها المتضمنة تمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى صعيد التشريع الجزائي، تغليظ العقوبات الجزائية على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر بما تتناسب وحجم الجريمة وبلا تهاون ، خاصة قضايا الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال كبيع الخدمات الجنسية وشراءها ، وعلى مافيا الاتجار بالأعضاء البشرية . وإيلاء اهتمام خاص بالتعاون القضائي الدولي ، وكذلك إيلاء اهتمام بإقرار المسؤولية على الهيئات الاعتبارية في حالة ضلوعها في هذه الجرائم، وتضمين المناهج الدراسية عموماً والجامعية خصوصاً بالأبحاث العلمية والأكاديمية بمفهوم ومخاطر هذه الجرائم.

2. الجانب التنفيذي : تعزيز التنفيذ الأمثل للقواعد القانونية الدولية والإقليمية والمحلية، فهو أحد أهم الحلول المثلى لمكافحة الظاهرة وأهمها اتخاذ إجراءات فعالة بين الدول التي تمر بها هذه الجريمة من بلد المنشأ والعبور " وأخيراً بلد المقصد الذي يتم فيه استغلال الضحايا ، فبدون العمل المشترك لا أمل في وأد هذه المشكلة ، منها تفعيل التنسيق بين الجهات الحكومية من وزارات ودوائر ذات العلاقة كسلطات الحدود ودوائر الهجرة ودوائر الأمن. ومراقبة تنقلات المجرمين التي لديهم سوابق ، والضالعين في هذه الأنشطة ، والمشتبه بهم ، وعمل بيانات دقيقة لهم . ومساعدة الوكالات والمنظمات الحكومية والغير حكومية في عملها، لكي تأخذ دوراً أكبر، ومن صور التعاون الدولي الفعالة في هذا المجال مساعدة الدول الفقيرة في برامجها لمكافحة هذه الظاهرة ، التي هي بأمس الحاجة إلى الدعم المادي نظراً لضعف إقتصاداتها. كما ويتعين على الجهات المعنية تنفيذ أحكام تدقيق منح التأشيرات بموجب متابعة وإجراءات رقابية ، للحيلولة دون استخدامها من قبل المتاجرين بالبشر. وتنفذ الخطط القانونية بحرفية ومهنية التي تضمن للضحايا الرعاية النفسية والاجتماعية والاقتصادية، كتوفير المأوى والمأكل والرعاية الصحية. وتوعية

المجتمع بمخاطر الاتجار، بإطلاق الحملات الإعلامية خاصة للشباب والأطفال من كلا الجنسين وذلك بمشاركة واسعة من المجتمع المدني .
3. الجانب القضائي: رسم السياسات القضائية الفاعلة ، كالملاحقات القضائية، وسرعة محاكمة مرتكبي هذه الجرائم .

المصادر باللغة العربية.

أولاً : الكتب

(1) القهوجي ،علي عبد القادر ، القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الطبعة الأولى، 2001 .

(2) الشهراني ، ناصر بن راجح ، مكافحة الاتجار بالبشر الإطار التشريعي الوطني في المملكة العربية السعودية، كتاب الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الجزء الأول، الرياض ، 2010م.

(3) الحربي، خالد بن سليم ، كتاب ضحايا التهريب البشري من الأطفال، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، الطبعة الأولى ، 2011 .

(4) كتاب مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الأمم المتحدة ،المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ، 2006 .

(5) د. مصطفى محمد موسى ، دور وسائل الإعلام في الحد من ظاهرة الاتجار بالبشر من كتاب مكافحة الاتجار بالبشر، مركز الدراسات والبحوث – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012م.

ثانياً : الأبحاث والتقارير.

(1) تقرير وزارة الخارجية الأميركية في 27 حزيران/يونيو 2011 (تقرير عام 2011 عن الاتجار بالبشر).

- (2) السلطة القضائية تخصص قاض في كل استئناف لقضايا الاتجار بالبشر، السلطة القضائية الاتحادية، جمهورية العراق، 2025/4/24.
- (3) كاظم ، القاضي زهير ، بحث منشور بعنوان وجهات في النظر : العراق وجريمة الاتجار بالبشر .
- (4) تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، 2014/11/14م.
- (5) أنتونيو ماريا كوستا ، التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص ، خلاصة وافية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شباط/فبراير 2009م .
- (6) تقرير ، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الدورة السادسة ، فيينا، ١٥ - ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ .
- (7) الجهود الدولية والوطنية لمكافحة الجريمة ، وزارة العدل الفلسطينية، مركز المعلومات العدلي .
- (8) إخفاق أوروبي في مكافحة الاتجار بالبشر ، المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر ، 2015/4/12.

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات.

- (1) رشوان، رفعت ، التحري والاستدلال عن جرائم الاتجار في البشر بحث مقدم لندوة مكافحة جرائم الاتجار في البشر وزارة الداخلية- دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009م .

رابعاً : الصحف والمجلات الالكترونية.

- (1) شافي، نادر عبد العزيز ،مجلة الجيش، الاتجار بالبشر من أخطر الجرائم بحق الأفراد والمجتمعات، لبنان.
- (2) صحيفة اليوم السابع، القلب الأزرق تكسر حاجز 10 آلاف عضو، مصر.

خامساً: موقع الأمم المتحدة.

الوثائق الدولية المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر.

سابعاً : القوانين الوطنية

- (1) الدستور العراقي النافذ لعام 2005 م .
- (2) قانون العقوبات العراقي النافذ رقم 111 لعام 1969 م .
- (3) قانون مكافحة الاتجار بالبشر العراقي النافذ رقم 28 لعام 2012 م .
- (4) قانون تنظيم زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها لعام 2014 م.

ثامناً: المصادر باللغة الانكليزية.

--United Nations- CEDAW/C/IRQ/Q/4-6/Add.1- Committee on the Elimination of Discrimination against

Women Fifty-seventh session-13.

United Nations Global Initiative to Fight Human Trafficking-
[http://www.ungift.org/knowledgehub/en/about/index.html.19L4L201.](http://www.ungift.org/knowledgehub/en/about/index.html.19L4L201)